تضارب فى مواقف الصناع المصريين إزاء الشراكة الأوروبية و«الكويز»

«الصناعات الهندسية» تحذر من شهادات المنشأ «المضروبة»

مع دخول العام الجديد يبدأ سريان اتفاقات الكويز والتيسير العربية والتجارة العالمية.. وهو ما يعنى أن الأبواب المغلقة ستفتح سواء أمام منتجاتنا فى الخارج أو أمام السلع الأجنبية داخل أسواقنا ماذا سيحدث لمنتجاتنا وصناعتنا هل ستستفيد وتنتعش مع دخول الشمس والهواء من الابواب المفتوحة أم ستسقط أمام التيارات القادمة من الخارج.. «العالم اليوم» تفتح ملف الصناعة المصرية خلال عام 2005

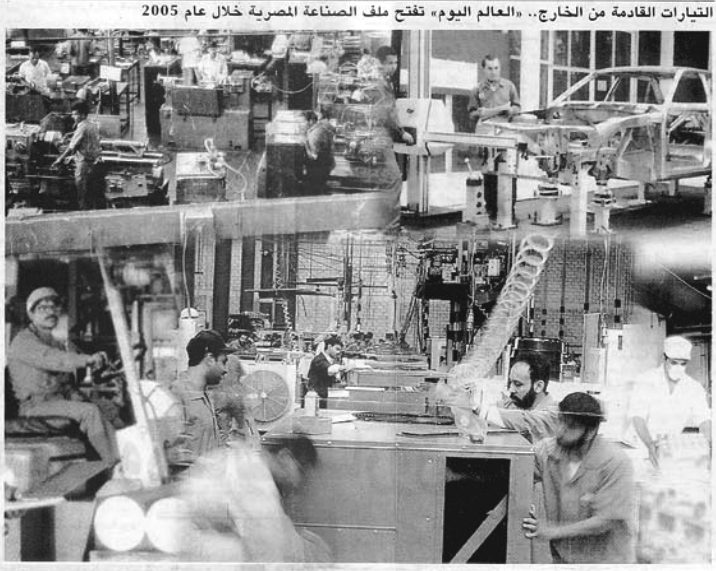

نادر رياض

الشراكة الأوروبية أفضل كثيراً من انتظار المعونات

محمد المنوفى

سلع جنوب شرق آسيا ستغلق السوق الأمريكى فى وجوهنا

تحقيق ـ محمد حماد:

طالب صناع السلع الهندسية بضرورة وضع ضوابط حازمة لمنع تزييف شهادات المنشأ الخاصة بالسلع المستوردة من الدول العربية بجانب منح الصناع حوافز مماثلة لما يحصل عليه صناعيو الدول المتقدمة خاصة أن مصر ستدخل فى شراكة حقيقية مع هذه الدول طبقاً لمتطلبات منظمة التجارة العالمية واشتراطات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى.

وشدد الصناع على ضرورة وقف تزيف تصدير المواد الخام اللازمة للصناعة على حساب الصناعة الوطنية مطالبين بضرورة وضع آلية تجرم القائمين على ذلك لتوفير مستلزمات الإنتاج للصناعة المحلية فضلاً عن أن تلك الممارسات من شأنها دعم الصناعة الأجنبية على حساب الصناعة المصرية بطريقة مباشرة.

أفاق تصديرية

يقول الدكتور مهندس نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية إن قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع أحكام اتفاقية الشراكة الأوروبية بتوقف على كفاءة أداء الصناعة المصرية فى تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية.

ويوضح أن الشراكة الأوروبية هى البديل الأفضل والأكثر تطوراً لنظام المعونات الذى يحدد علاقة الجهة المانحة المتلقية فى علاقة ضيقة قوامها المنح بلا مقابل ظاهر.. أما مبدأ الشراكة فهو يقوم على مشاركة أحد الأطراف للطرف الآخر فى تنمية قدراته الاقتصادية ومنها القدرات الصناعية وذلك فى علاقة تنموية ضمن برامج مختلفة.

ويؤكد د. رياض أنه من خلال جانب من هذه البرامج فتح آفاق تصديرية لمنتجات صناعية أو غيرها ذات قيمة مضافة، إذ إن مبدأ تصدير الخامات التى لا تتضمن القيمة المضافة لم يعد مطلباً للدول النامية وبدأ يحل محلها تصدير المنتج الكامل المستوفى لمتطلبات الجودة والقدرة التنافسية والحد الأدنى لذلك هو تصدير الخامات المصنعة تصنيعاً جزئياً وهو ما يسمى بالمنتجات نصف المصنعة.. ومثال ذلك تصدير الغزل بدلاً من القطن الخام ويفضل عليه تصدير المنسوجات ويعلو ذلك الملابس تامة الصنع. كما تشهد الساحة صادرات لسبائك الألومنيوم والتى تحتوى على قيمة مضافة وإن كانت متواضعة إلا أن الاتجاه لتصدير المنسوجات والملابس فى صورة قطاعات من الألومنيوم المصرى أخذاً فى التزايد.

ويوضح مستشار لجنة الصناعة ان الانفتاح الذى تشهده الصناعة مع يناير 2005 سوف يؤثر على الصناعات الهندسية لانها صناعة تختلف عن سائر الصناعات الأخرى فى توجهها التصديرى فهى تحتاج لانشاء آلية تسويق بالدول المصدر إليها وكذا آلية لتوفير خدمات ما بعد البيع بما فى ذلك قطع غيار وأفراد مدربون على أداء تلك الخدمات وهو ما يتحول فى النهاية إلى استثمارات ضخمة تقدر بالملايين.

ويقول إنه لا جدال فى أن التصدير يحتل أهمية متزايدة فى أولويات السياسة الاقتصادية للصناعة المصرية خاصة فى ظل تشابك العلاقات الدولية وانصهارها فى بوتقة واحدة لا تخلو من التناقضات بل والصراعات أيضاً.

ويطرح د. رياض روشتة لكى تستطيع الصناعات الهندسية خاصة الصناعة المصرية عامة الصمود أمام تداعيات الانفتاح الاقتصادى جراء الاتفاقيات العالمية التى وقعتها مصر مع العالم الخارجى وأهمها ضرورة الترويج للصادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارج وإعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن احتياجات الأسواق العالمية وكذا القيود والتشريعات والمواصفات بكل سوق ليكون ذلك مرشداً وهادياً فى تحديد التوسعات والتنويع فى الصناعات بما يخدم قضية التصدير والمستثمرين فى آن واحد بجانب ضرورة التواجد فى الأسواق العالمية لمواكبة التطور العالمى.

ويضيف أنه مع تزايد حدة المنافسة وشراستها فى الأسواق العالمية وفى إطار اتفاقيات الشراكة تظل القدرة على التسويق محكومة بجودة السلع والمنتجات المصدرة التى تمكن المنتج المصرى من المنافسة لان خير إعلان عن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية لذلك فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة، والفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة وهو أن تصبح المواصفة القياسية المصرية ESS رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى بجانب اتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الإغراق وتنمية الكوادر الفنية والقانونية القادرة على معالجة دعاوى الإغراق.

ويشير د. رياض إلى أن الصناعات الهندسية بمصر فى مواجهة اتفاقية الجات لابد وأن تشمر عن ساعد الجد وتعمل على تطوير نفسها معتمدة فى ذلك على مبادئ عديدة أهمها الاهتمام بالجودة ومواجهة الطاقات المهدرة فى خطوط الإنتاج والرقى بالمهارات التسويقية للتواجد بالخارج مع الاهتمام بالرضاء الكامل للعميل ويمكن قياس ذلك بمعيارين الأول من خلال إدارة ملف الشكاوى والاقتراحات على مستوى الإدارة العليا للشركة والمعيار الآخر متابعة معدل نمو المبيعات المحققة داخل السوق المستهدف.

طرق ملتوية

ويؤكد المهندس نادر مصطفى على نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية ان عام فتح الأبواب سوف يفرض على الصناع طرقاً مختلفة تماماً عما هو موجود حالياً فهناك اتفاقية التيسير العربية وكل ما نخشاه أن يتم إغراق الأسواق المصرية بمنتجات مستوردة من دول جنوب شرق آسيا عن طريق شهادات منشأ مزيفة وهو الأمر المعمول به حالياً حيث تقوم بعض الدول العربية المجاورة باستيراد منتجات من الدول الأوروبية وتعطيها شهادات منشأ مزيفة على أنها مصنعة فى الدول العربية وتعيد تصديرها لمصر الأمر الذى يسبب مشكلة كبيرة لنا فى الأسواق لأن هذه المنتجات تطرح بأسعار رخيصة جداً.

المتضررون

ويطالب بضرورة تشكيل لجنة من وزارة التجارة الخارجية والصناعة وصاحب الشأن المتضرر من تلك الممارسات ومنظمات الأعمال بالتعاون مع مكاتب التمثيل المصرية فى الخارج لحل المشكلات التى تنعلق بهذا النوع من الممارسات على أن يكون الحل سريعاً وجذرياً للحفاظ على صمود الصناعات الهندسية المصرية أمام المنتج المستورد.

ويضيف أن المشاركة مع الاتحاد الأوروبى فى صالح الصناعة المصرية خاصة بعد ارتفاع سعر صرف اليورو لأنه سيترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبى وبالتالى تحقيق وضع تنافسى للصناعات المصرية.

أما عن الكويز فيتحدث نائب رئيس الغرفة مؤكداً اننا إذا أردنا اختراق السوق الأمريكى فعلينا الحصول على شهادة المنشأ، فى مصاريف عالية جداً. كما أنه لا توجد معامل معترف بها محلياً لمنح تلك الشهادة وهو ما يؤكد أن الكويز لن تكون لصالح الصناعات الهندسية بالقدر المطلوب.

ويشير إلى أن تحديات منظمة التجارة العالمية خطيرة على الصناعات الهندسية وهناك من الصناع من تسلح استعداداً لتلك الحرب الشرسة التى لا يستطيع الصمود فيها إلا القوى.. وهناك من لا يستطيع الاستعداد لها لأسباب ترجع إلى كثرة المشكلات والأعباء التى تواجه قطاعاً كبيراً من الصناع لكن على كل حال فالأمر واقع ولابد من تحديث أنفسنا وتطوير المواصفات التى يتم عليها الإنتاج بما يحتاجه السوق العالمى.

ويضيف إذا كان الهدف من الدخول فى الاتفاقيات العالمية مسايرة التغيرات التى تحدث خارجياً فلابد من أن يصاحب تلك الأهداف تغير فى الفكر بهدف الإنتاج لما يتطلبه السوق العالمى وليس الإنتاج بهدف عرض المنتجات فى السوق المحلى فقط.. الأمر الذى يؤكد على ضرورة تبنى الحكومة آليات من شأنها تطوير المناخ الاستثمارى وإتاحة خدمات لمساعدة الصناع خاصة صغار الصناع فى الصناعات الهندسية وغيرها.. بجانب توفير كل ما هو جديد أمامهم إذا كانت تلك المصانع لا تمتلك قدرات مالية كبيرة لعملية البحث والتطوير لتوضيح ماذا يحدث فى العالم الخارجى وما يجب عليهم عمله تجاه ذلك.

ويضيف ان هناك نقطة مهمة لابد من توضيحها ووضعها أمام متخذى القرار لمساندة الصناعات الهندسية فى الصمود أمام المنافسة القادمة مع دمج الاقتصاد المصرى فى الهيكلة العالمية طبقاً لاتفاقية الجات وهى أن جميع الصناعات فى الدول المتقدمة بل وفى بعض الدول النامية يتم اعفائها من جميع الأعباء والرسوم الخدمية التى تثقل كاهلها وإذا كنا نريد الدخول فى شراكة أو تحرير للتجارة البينية بيننا وبينهم فلابد من تخليص الصناعة من هذه الأعباء حتى تكون جميع المقاييس التى يتم بناء التنافسية عليها متوازنة دون تطرف أو إسراف.. بل بعدالة لضمان حقوق المنتج المصرى أمام المنتج المستورد من الخارج.

هجمة شرسة

يقول محمد المهندس نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية مع فتح الأبواب مع بداية عام 2005 سوف تواجه الصناعة المصرية هجمة شرسة لأنها صناعة وليدة مازالت فى مرحلة الحضانة وتحتاج إلى رعاية جميع الجهات المسئولة فى الدولة متسائلاً كيف تواجه الصناعات الهندسية المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبى مع بداية تطبيق الشراكة الأوروبية؟!

ويضيف أن الصناعات الهندسية مكبلة بأعباء كثيرة لابد من تذليلها لتستطيع الصمود أمام شبح الجات منها ضرورة إيجاد حلول جذرية لمشكلة المواد الخام التى يتم تصديرها للخارج.. فاقتصاد أى دولة يتم تقييم حجمه وقوته بمدى توافر المواد الخام اللازمة لإقامة صناعة تنافسية لكننا نجد الوضع فى مصر يدعو إلى الأسف وقد نأيت فئة من القامرين على تصدير المواد الخام للخارج من أجل تحقيق أرباح بغض النظر عن مدى حاجة الصناعة الوطنية لها من عدمه.

ويوضح المهندس ان تلك الممارسات من شأنها دعم الصناعة الأجنبية لذلك لابد أن تتحرك الجهات المسئولة فى الدولة لمحاربة تلك الظاهرة لأن ذلك هو دور الدولة والجهات الرقابية حتى لا تواجه الصناعات الهندسية شبح الإغلاق فى ظل المنافسة القادمة من الدول الأجنبية فى ظل تحرير التجارة طبقاً للتزامات مصر أمام منظمة التجارة العالمية وتنفيذاً لبنود اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى.

ويوضح أن أهم تحد للصناعات الهندسية فى مواجهة الجات هو التكلفة والتى سوف تكون عاملاً أساسياً فى المنافسة فمثلاً الشركات العالمية طبقاً لوفورات الإنتاج الكبير تستطيع أن تخفض التكاليف إلى أقصى درجة له فيما لا تستطيع معظم صناعتنا اللعب فى ذلك المجال لأن الصناعة محملة بالتشوهات التشريعية وأعباء الجمارك والضرائب التى تتمثل فى توافر المواد الخام التى أدى تصديرها إلى الخارج إلى رفع التكلفة النهائية للمنتجات إلى نحو بتراوح ما بين 50٪ و60٪ مما يتطلب ضرورة العمل الجاد خلال الـ8 أشهر القادمة لتحقيق معادلة متوازنة تستطيع من خلالها ضبط تكلفة المنتجات المصرية فى مواجهة الشركات متعددة الجنسيات التى ستهاجم بقوة الاسواق المحلية ولتتمكن من حشد قوة اقتصادية تكون خط دفاع قوية لحماية الصناعات الهندسية لتقوية مركزها التنافسى أمام المنتجات المثيلة.

ويشير إلى أن هناك دورا أساسيا على منظمات الأعمال والغرف الصناعية لحماية الصناعات الهندسية ويتمثل فى ضرورة الوصول إلى منظومة متكاملة بين الشركات والمصانع المصرية اقامة لتفضيل احتياجات الصناعة المصرية من مواد خام أو مستلزمات إنتاج بدلا من تصديرها للخارج عن طريق عمل ميثاق شرف تلتزم به جميع المصانع ويجرم من يقوم باية ممارسة من شأنها تفضيل التصدير للخارج على حساب الصناعة المحلية لان كل أطراف الاستثمار بمصر فى مركب واحد ولابد أن يتكاتف الجميع حتى نصل إلى بر الأمان.. كما أن تصنيع وتصدير المنتجات النهائية يعود بالثقة على الاقتصاد المحلى لانه يحقق قيمة مضافة أكثر بدلا من تصدير المواد الخام والتى تعود على اقتصاد الدول التى يتم تصدير الخامات لها على حساب الاقتصاد المصرى لان الفترة القادمة سوف تشهد حربا ضروساً فى المنافسة

فضلا عن أن تحرير سعر الصرف بمصر أدى إلى خفض أسعار الخامات التى يتم تصديرها الأسواق الخارجية مما يؤدى إلى ضرورة التعامل مع قضية الخامات باعتبارها قضية حياة أو موت لانها تدخل فى المنتجات النهائية للدول الأجنبية بأسعار رخيصة جدا من ناحية ودعم تلك الدول لصناعتها من ناحية أخرى الأمر الذى ينذر بكارثة إذا لم نتحرك بخطى مسرعة لاصلاح ما أفسده تراكم المشاكل على مدى سنوات طويلة.

ضرب فى مقتل

يقول محمد المنوفى رئيس جمعية مستثمرى 6 أكتوبر وعضو غرفة الصناعات الهندسية انه مع الانفتاح الذى سيصاحب عام 2005 ستتأثر الصناعات الهندسية بلا شك خاصة وأن هناك تخوفاً من أن يصاحب تنفيذ اتفاقية التيسير العربية بعض الممارسات الضارة لانه من الممكن أن تغرقنا دول جنوب شرق آسيا بتصدير منتجاتها الى بعض الدول العربية سواء كانت منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة ويتم منحها شهادات منشأ عربية الامر الذى يؤدى الى منافسة بل وضرب الصناعات الهندسية المصرية فى مقتل نتيجة اعادة تصدير تلك المنتجات بدون جمارك الى الدول العربية والاخرى ومنها مصر، وهو ما يفتح الباب أمام المضاربة من قبل معدومى الضمير على حساب الصناعات الرسمية التى تتحمل اعباء كثيرة لا حصر لها.

وعن اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى يقول المنوفى أن موقفنا التنافسى ضعيف أمام المنتجات الأوروبية لانها قطعت شوطا كبيرا فى التكنولوجيا.

ويضيف المنوفى ان اتفاقية الكويز لن يستفيد منها قطاع الصناعات الهندسية لأن السوق الأمريكى يستورد احتياجاته من أسواق جنوب شرق آسيا بسهولة ويسر فضلا عن أن جنوب شرق آسيا ومنتجاتها تلقى قبولا فى هذا المجال لدى المستهلك الأمريكى.

ويقول أن كل ما يريده صناع مصر ان يتم تقنين الأوضاع فى ظل الانفتاح فى جميع الاسواق الخارجية خاصة الدول العربية حتى لا تكون الممارسات الضارة بابا خلفيا لضرب صناعة مصر فى مقتل عن طريق فرق مراقبة فعالة يمكن أن تلعب مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج دورا مهما فى هذا الاطار.

ويشير الى أن مكاتب التمثيل لابد وان تقوم بدراسة الاحوال الصناعية فى الدول الخارجية ومدى امكانية وقدرة تلك الدول على التصدير لمصر من عدم الامر الذى سوف يكشف اى تلاعب فى شهادات المنشأ المزيفة للسلع المختلفة وبالتالى تستطيع حماية اغراق السوق المصرى.

ويقول محمد جنيدى رئيس المجلس السلعى للصناعات الهندسية انه ليس لدينا مشكلة من انفتاح السوق المصرى على الدول العربية ولان هذه الاسواق سوف تصبح اسواقا تصدير للمنتجات المصرية.

ويشير الى ان الصناعات الهندسية المصرية متطورة وقطعت شوطا كبيرا فى هذا الاطار اى ان المنافسة من تطبيق اتفاقية التيسير العربية فى صالح الاقتصاد المصرى تماما لكن هناك تخوف من ضرب شهادات المنشأ بهدف دخول المنتجات الأجنبية الى السوق المصرى.

ويوضح ان اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى سوف يترتب عليها تأثيرا سلبيا على الصناعات الهندسية لأن منتجات الاتحاد الأوروبى من الصناعات الهندسية سوف تدخل السوق المصرى دون جمارك لذلك نحتاج الى الدعم المقرر للصناعة وفى حال الحصول عليه يمكن ان تنافس وتصل صادراتنا من الصناعات الهندسية خلال الـ 5 سنوات القادمة الى نحو مليار دولار.

الصادرات عام 2004	المتوقع عام 2005
500 مليون دولار	مليار دولار بشر الدعم

نادر مصطفى على:

«الكويز» لن تكون فى صالح الصناعة المصرية

محمد المهندس:

تصدير المواد الخام كارثة لابد من إيقافها

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٥/١/٥